بترتيبات تنظيمية جديدة وزخم سياسي كبير.. نجاح باهر لانعقاد أولى جلسات مجلس العموم الجنوبي

الجنوب يستعد لحظة الحسم

- قراءة في دلالات انعقاد مجلس العموم ومضامين كلمة الرئيس الزبيدي
- ما دلالات انعقاد أول جلسات مجلس العموم؟
- الرئيس الزبيدي يبعث بأقوى الرسائل لقوى الشمال والإقليم.. ما هي؟
- العودة لوضع الدولتين مصلحة جنوبية وإقليمية ودولية
- ما الذي يعنيه تجديد مجلس العموم الجنوبي التفويض للرئيس الزبيدي؟

الأمناء/ تقرير خاص:

مرة أخرى يرمي المجلس الانتقالي الجنوبي حجرة في المياه السياسية الراكدة في اليمن، بترتيبات تنظيمية جديدة لتقوية عمل المجلس والمضي في مشروعه نحو استعادة دولة الجنوب السابقة لوحدة العام 1990.

جاء انعقاد اجتماع مجلس العموم بهذا المسمى ليشمل جميع هيئات المجلس الانتقالي الجنوبي، مشكلا بذلك جمعية عامة لديها القدرة على إقرار الكثير من السياسات واتخاذ القرارات بطريقة أشبه ما تكون بالتصويت البرلماني، بما يكتسبه هذا النهج في اتخاذ القرارات من شرعية شعبية.

هذا التحرك للمجلس الانتقالي الجنوبي، يأتي في ظل مراوحة للعملية السياسية في اليمن في طور التلكؤ والتسويف وعدم تقديم تنازلات شجاعة من قبل مليشيا الحوثي، كما في ظل مراوحة للوضع العسكري على الجبهات في حالة اللاسلم، بينما يحشد الحوثيون قواتهم ومعداتهم الحربية وينشطون في تجنيد المقاتلين، فيما يبدو استعدادا واضحا لجولة قادمة من الحرب على المناطق المحررة.

محددات تضمنتها كلمة الرئيس الزبيدي

على غير عادة الكلمات التي يلقيها الزعماء في المحافل العامة واللغة الفضفاضة فيها، حفلت كلمة الرئيس القائد عيدروس الزبيدي - رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي - بعدد من النقاط العامة التي يمكن اعتبارها محددات فعلية لعمل المجلس وموقفه من الأحداث الدائرة حالياً محلياً وإقليمياً، حتى إن البيان الختامي لمجلس العموم اعتبر كلمة الرئيس الزبيدي ضمن موجهاته.

مما يجدر الإشارة إليه في كلمة الرئيس الزبيدي في هذا الاجتماع إشارته إلى «هيمنة وصراعات قوى صنعاء القبلية والدينية والعسكرية» التي قال إن دولة النظام والقانون في الجنوب يجب أن تبنى بعيداً عنها، وفي ذلك إشارة أيضاً إلى ما يحز في صدر الجنوب عموماً من آثار الحروب السابقة عليه من قبل قوى الشمال التي أشار إليها، كما أتى على ذكرها لاحقاً في كلمته.

ذكّر الرئيس الزبيدي قوى الشمال أيضاً بالتزام الجنوبيين «نهج النضال السلمي أمام آلة القمع العسكري» خلال ما يقارب ثلاثين سنة من حرب صيف 94، لكنه اليوم صرّح أو بالأحرى كرر تصريحاته بأن «اشتداد الأزمة وتزايد حجم التضييق والألم والمعاناة»، يجعل دوافع الجنوب تتزايد أيضاً «إلى انتهاج خيارات أخرى لانتزاع حقه سلماً أو حربًا»، مشيراً إلى أن ذلك حدث في السابق، «وقد يتكرر إن لزم الأمر»، وهي رسالة واضحة لقوى الشمال التي تناصب القوى الجنوبية العداء إلى اليوم.

حرب 94 و2015.. الجرح الذي لم يندمل

كما ذكّر الرئيس الزبيدي بما يعتبر جرحاً لم يندمل إلى اليوم في الوجدان الجنوبي، وهي حرب صيف 94 وحرب 2015، مؤكداً أن «إنصاف المتضررين من حروب 1994 و2015 ومن سياسات الإبعاد والتسريح القسري عقب 1994» يأتي في طليعة اهتمامات المجلس.

وفي هذا السياق أشار إلى ما تم من تسوية لأوضاع بعض المتضررين، متعهداً بمواصل العمل «لتسوية وتعويض كل المبعدين والمتضررين، وإعادة الإعمار، واسترداد كافة الحقوق والممتلكات الخاصة والعامة التي تم الاستيلاء عليها أو نهبها أو تدميرها، منذ صيف 1994».

وفي هذا الصدد يعتبر تخلي أي قوى شمالية عن استحقاقات حرب 94، يعتبر أحد مفترقات الطرق بينها وبين القوى الجنوبية في محاربة مليشيا الحوثي وتصحيح أي مسار محتمل للوحدة على أسس جديدة قائمة على الاعتراف بأكبر خطأين تاريخيين اقترفتهما قوى الشمال بحق الجنوب، وهما حرب صيف 94 وحرب 2015.

ومع ذلك، قال الرئيس الزبيدي بوضوح: «نجدد تأكيدنا على المضي في إسناد ودعم قوى الشمال وفق خياراتها لمقاومة المشروع الحوثي الإيراني»، وفي هذا رسالة إلى قوى الشمال التي تريد التصالح مع الجنوب وفقاً لقاعدة الاعتراف بالأخطاء التاريخية الكارثية ومبادئ العدالة الانتقالية، أو المضي في خيارات أخرى، وهي بالتأكيد خيارات لا تخدم استعادة الدولة في الشمال من قبضة مليشيا الحوثي.

وفي معرض تشديده على «استعادة وبناء دولة الجنوب الفيدرالية»، التي وصفها بالمسؤولية التي «لا رجعة ولا تفريط فيها»، أشار إلى أن «حملات الترهيب وعمليات الإرهاب وحشود الغزو» لن تثني الجنوبيين عند هذا المسعى، في إشارة إلى تحشيدات مليشيا الحوثي لمهاجمة المناطق الجنوبية ومحاولات خلخلة الصف الجنوبي التي تقوم بها قوى الإخوان في مناطق الجنوب. كما اعتبر «العودة لوضع الدولتين لما قبل 21 مايو 1990... مصلحة جنوبية ويمنية وإقليمية ودولية».

وفي إشارة إلى هياكل مؤسسات الدولة الجنوبية التي جرى نهبها أو إغراقها، يمضي الانتقالي في بناء وإعادة مؤسسات من هذا النوع، ولا سيما «إعادة فتح مؤسسات التأهيل والتدريب العسكري والأمني في حضرموت وعدن، بعد عقود من إغلاقها وتدمير منشآتها ومصادرة أصولها»، إضافة إلى إعادة بناء وتنظيم هياكل القوات المسلحة والأمن في الجنوب، «وتنسيق عملياتها وتطوير أدائها، ورفع قدرات منتسبيها، على أسس عسكرية متينة، وعقيدة وطنية راسخة».

وتعليقاً على عمليات التصعيد الحوثي في البحر الأحمر، قال إنها «تهدد بشكل مباشر الأمن القومي والغذائي للجنوب، وتفاقم من حدة الأزمة الإنسانية والاقتصادية وتداعياتها، وتعطل حركة الملاحة البحرية وخطوط التجارة الدولية في خليج عدن وباب المندب والبحر الأحمر. سبق ذلك ممارساتهم في التضييق والحصار ومنع دخول السفن إلى موانئنا منذ أكثر من عام، مما خلف أزمة إنسانية غير مسبوقة. وبذلك يؤكد الحوثيون نهجهم المعطل لكافة جهود وقف الحرب وإحلال السلام، وأي أطروحات لحل الأزمة دون إنهاء التصعيد الحوثي، فلن تنهي الصراع بل تفرغ العملية السياسية من مضمونها».

من الواضح أن خيارات المجلس الانتقالي الجنوبي تمضي في اتجاه استعادة دولة الجنوب، لا سيما مع تباطؤ وتثاقل العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة وتلك المفاوضات التي تعوّل مليشيا الحوثي على سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية لتمريرها وفق اشتراطات المليشيا.

لكن الرئيس الزبيدي بدا أكثر إصراراً على اعتبار القضية الجنوبية قضية محورية، واعتبار دورها حاسماً «كمفتاح لإنهاء الصراع وإحلال السلام في المنطقة». وفي مقابل تجديد ترحيبه بجهود السلام الجارية، فهو يضع اشتراطات الجنوبيين في هذه المعادلة، بحيث أن «أي توجه لتجزئة العملية السياسية أو انتقاء أولوياتها، يعد إخلالاً بمبدأ العدالة والشمول، مما يقوض جهود إحلال السلام المنشود».

ويصف الرئيس الزبيدي هذا السلام المنشود بأنه «سلامٌ عادل وشامل ودائم بإجراءات متسلسلة ومترابطة ومزمنة وانتقالية. سلامٌ لا يحتكم لثقافة الغلبة، ولا يعيد تكريس تجارب الماضي الأليمة، التي تناسلت عنها سلسلة حروب، وكلّفت أثمانًا باهظة لا يزال الجميع يدفع ضريبتها إلى يومنا». وهو في الوقت نفسه يبعث برسائل طمأنة إلى دول الجوار الخليجي بأن الجنوب «لن يتوانى عن أداء دوره لتعزيز الأمن والسلم الإقليمي، انطلاقًا من موقعه المحوري، الذي يؤهله لتشكيل طوق وحزام أمني لدول الخليج والجزيرة العربية في الركن الجنوبي الغربي منها».

اجتماع مجلس العموم نقطة تحول

وكان قد تحدث الأستاذ علي الكثيري، رئيس الجمعية الوطنية، رئيس اللجنة التحضيرية، بكلمة عبر فيها عن أهمية هذا الحدث التاريخي للشعب الجنوبي الذي يُعد نقطة تحول، والذي جاء حصيلة نتائج أعمال مسبقة من التحضير والتوافق والتضحيات الجنوبية، مقدمًا شرحًا حول هذه المرحلة المفصلية التي يمر بها الجنوبيون، وما تتطلبه من جهود مضاعفة لبناء وتأهيل مؤسسات الجنوب.

هذا وجرى خلال الاجتماع التأسيسي لمجلس العموم الذي افتتح بآيات من القرآن الكريم، أعقبها النشيد الوطني الجنوبي، والوقوف دقيقة حداد لقراءة الفاتحة على أرواح شهداء الجنوب، قراءة قرارات رئيس المجلس الانتقالي بشأن إعادة تشكيل الجمعية الوطنية، وتشكيل مجلس المستشارين، وأداء القسم الوطني من قبل أعضاء الجمعية ومجلس المستشارين أمام الرئيس القائد عيدروس الزُبيدي، رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، رئيس مجلس العموم، وفقا لأحكام المادة «29» من النظام الأساسي.

مجلس العموم يجدد التفويض للرئيس الزبيدي

وقد صدر عن الاجتماع بيانا ختاميا ألقاه الأستاذ سالم ثابت العولقي، رئيس الهيئة الوطنية للإعلام الجنوبي، المتحدث الرسمي للمجلس الانتقالي، تضمن اعتماد الكلمة السياسية والتوجيهية للرئيس الزُبيدي، وثيقة أساسية من وثائق الاجتماع، وتكليف هيئات المجلس لترجمة مضامينها في خطط العمل، وتجديد التزامه الكامل بمضامين بيان عدن التاريخي الصادر في الرابع من مايو 2017م، ويجدد المجلس التفويض الوطني للرئيس القائد عيدروس الزبيدي بقيادة وتمثيل شعب الجنوب وقضيته الوطنية ، وتأكيده الحفاظ على ما تحقق من منجزات سياسية ودبلوماسية وعسكرية وأمنية وتعزيزها وتوجيهها للحفاظ على وحدة الجنوب وهويته أرضا وإنسانا والدفاع عنه وتحرير ما تبقى منه في سبيل تحقيق تطلعات شعب الجنوب ، واستكمال بناء مؤسسات الدولة وتمكين القيادات والكفاءات الجنوبية، والعمل على محاربة الفساد في كافة مؤسسات الدولة،

والتأكيد على امتثاله وتمسكه بحق شعب الجنوب في السيادة على أرضه وثرواته، وحقه في الاستقلال واستعادة وبناء دولته الفيدرالية المستقلة على حدودها المتعارف عليها دوليًا. ويخول المجلس الرئيس القائد عيدروس الزبيدي لاتخاذ القرارات الكفيلة بإنفاذ إرادة شعب الجنوب، وتجسيد آماله وتطلعاته، وصون وحماية حقوقه السيادية.

وجدد البيان التأكيد على انفتاح المجلس الانتقالي الجنوبي على كافة ألوان الطيف السياسي والاجتماعي الجنوبي، ومضيه في نهج الحوار البناء مع كل القوى والشخصيات والتكوينات الجنوبية، وإيمانه بشراكة الجميع في وضع معالم الدولة الجنوبية الفيدرالية الجديدة، المحققة للتوازن الوطني، وللعدالة في توزيع السلطة والثروة، ولجبر ضرر كل ضحايا الصراعات على مدار العقود الستة الماضية ، ودعمه لكل جهود السلام الإقليمية والدولية، مشددًا على أولوية وضع إطارًا تفاوضيًا خاصًا لقضية شعب الجنوب في مفاوضات العملية السياسية، لضمان تحقيق السلام المنشود. وينوه إلى أن أي تجاهل أو ترحيل لقضية شعب الجنوب لن يقود إلى سلام فشعبنا لن يقبل التماهي مع أي تجاهل لقضيته، ولن يفرط بمكتسباته وتضحياته وأهدافه الوطنية العظيمة.

وجدد البيان التزامه بالوفاء والثبات على مبادئ وقيم ثورة شعبنا التي ضحى في سبيل تحقيق أهدافها بقوافل من الشهداء والجرحى على مدى مسيرة ثورته التحررية ومقاومته الوطنية، أن القوات المسلحة الجنوبية ستظل سياجًا منيعًا لحماية الجنوب وشعبه وتأمين المكتسبات الوطنية، ومكافحة الإرهاب والتطرف، ويشدد على تطويرها تدريبا وتأهيلا وتسليحا وتعزيز دورها في القيام بتأمين المياه الإقليمية، وحماية الملاحة البحرية الدولية .

مجلس المستشارين يعقد اجتماعه التأسيسي في العاصمة عدن

عقد مجلس المستشارين بالمجلس الانتقالي، أمس الأربعاء في العاصمة عدن، اجتماعه التأسيسي تحت شعار «تعزيزاً وتطويراً للأداء السياسي والمؤسسي للمجلس الانتقالي الجنوبي» برعاية كريمة من الرئيس القائد عيدروس بن قاسم الزُبيدي، رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، رئيس مجلس العموم، نائب رئيس مجلس القيادة الرئاسي.

وفي الاجتماع الذي حضره الرئيس القائد عيدروس الزُبيدي، والذي استهل بآيات من القرآن الكريم، أعقبها النشيد الوطني الجنوبي، والوقوف دقيقة حداد لقراءة الفاتحة على أرواح شهداء الجنوب، ألقى الدكتور ناصر الخُبجي، رئيس الهيئة السياسية ووحدة شؤون المفاوضات، كلمة استعرض فيها أبرز المستجدات السياسية على الساحة.

وقدم من خلالها نبذةً مختصرة عن المجريات السياسية التي شملت خارطة الطريق والمرحلة الانتقالية، والاتفاق على الحل النهائي، مؤكداً عدم فعاليتها في حال لم تلبي تطلعات شعب الجنوب، ومشيداً بدور مجلس المستشارين المكون من النُخب الجنوبية من كافة محافظات الجنوب، ومتمنياً لهم التوفيق والنجاح في أداء مهامهم.

من جانبه تحدث الأستاذ أحمد الربيزي، نائب رئيس مجلس المستشارين، بكلمة نقل في مستهلها تحايا اللواء علي ناصر لخشع، عضو هيئة رئاسة المجلس الانتقالي، رئيس مجلس المستشارين، لكافة الحضور، متمنيا له الشفاء العاجل، وتطرق فيها إلى أهمية المرحلة الفارقة للشعب الجنوبي في مسار استعادة دولته وكافة حقوقة، موضحاً عِظم المسؤولية الوطنية التي تقع على عاتق مجلس المستشارين لخدمة الجنوب وأبنائه، وحثّا جميع المشاركين على بذل الجهود المضاعفة في هذا السياق.

ووقف الاجتماع أمام جملة من القضايا الهامة ذات الصلة باستكمال البنية التنظيمية والسياسية الخاصة بمجلس المستشارين، حيث جرى مناقشة وإقرار اللائحة الداخلية لمجلس المستشارين، مع الأخذ بجميع الملاحظات المقدمة من قبل الأعضاء، وتم توزيع أعضاء المجلس على اللجان الدائمة الاستشارية البالغ عددها «15» لجنة استشارية.

كما أقر هيكل اللجان الاستشارية الدائمة للمجلس، وتشكيل سكرتارية لتوثيق مجريات الاجتماع الذي جاءت توصياته كالتالي:

التوصيات الصادرة عن أعمال الدورة التأسيسية لمجلس المستشارين المنعقدة في 3/ يناير2024

استنادا إلى قرار الرئيس القائد عيدروس بن قاسم الزبيدي، رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي رقم(5) لعام 2023 بشأن تشكيل مجلس المستشارين، وقرار رئيس المجلس الانتقالي رقم(45) لعام 2023 بشأن الإضافة إلى مجلس المستشارين، وقرار رئيس المجلس الانتقالي رقم(48) لعام 2023 بشأن انعقاد الدورة التأسيسية لمجلس المستشارين، فقد عقد مجلس المستشارين دورته التأسيسية في العاصمة عدن في يوم الاربعاء الموافق الثالث من يناير 2024.

وقد أفتتحت الدورة التأسيسية للمجلس بالنشيد الوطني الجنوبي، ثم قراءة ما تيسر من آيات الذكر الحكيم.

وقد شارك في أعمال الدورة التأسيسية لمجلس المستشارين الدكتور ناصر الخبجي ، رئيس الهيئة السياسية المساعدة رئيس وحدة شؤون المفاوضات، الذي ألقى كلمة سياسية وتوجيهية باسم الرئيس القائد عيدروس بن قاسم الزبيدي، رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي.

ثم شرع المشاركون بتنفيذ ما تضمنه جدول أعمال هذه الدورة، وهي:

1. تشكيل سكرتارية خاصة بتوثيق مجريات الدورة التأسيسية للمجلس.
2. عرض ومناقشة وجمع ملاحظات الاعضاء المشاركين في هذه الدورة.
3. توزيع أعضاء مجلس المستشارين على اللجان الاستشارية لمجلس المستشارين.

وبعد نقاشات معمقة ومشاركات جدية من قبل الاعضاء المشاركين في هذه الدورة، اتخذت عددا من التوصيات ذات العلاقة بنشاط مجلس المستشارين:

1. اعتبار كلمة الرئيس القائد عيدروس بن قاسم الزبيدي، رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي التي ألقاها في اجتماع مجلس العموم في 2024/1/2 بمثابة توجيهات لكل أعضاء مجلس المستشارين في نشاطهم العام أو نشاطهم في إطار لجانهم الاستشارية.
2. أقر المشاركون في هذه الدورة اللائحة الداخلية لمجلس المستشارين مع الملاحظات الواردة عليها.
3. أوصى المشاركون في الدورة التأسيسية ضرورة التمثل الصارم، والتطبيق الخلاق لما تضمنته جميع أدبيات المجلس الانتقالي، وعلى وجه الخصوص الرؤية السياسية للمجلس الانتقالي، والنظام الأساسي للمجلس، واللائحة الداخلية لمجلس المستشارين.
4. أوصى المشاركون في الدورة أن تعمل جميع لجان مجلس المستشارين. على الاستيعاب الكامل لكل مهامها واختصاصاتها الواردة في اللائحة الداخلية لمجلس المستشارين، والعمل على تنفيذها بروح الفريق الواحد.
5. أوصى المشاركون في الدورة أن تعمل كل لجنة استشارية على وضع خطتها التفصيلية المؤدية إلى تنفيذ كل المهام والاختصاصات الخاصة بها.
6. أوصى المشاركون في هذه الدورة الإسراع على استكمال الترتيبات الخاصة بإعداد مقر المجلس، حتى تستطيع اللجان الاستشارية للمجلس من القيام بمهامها ووظائفها المناطة بها بحسب ما هو وارد في اللائحة الداخلية للمجلس.